الأنباء
الثلاثاء 14 يونيو 2011

منع محافظ درعا السابق ورئيس فرع الأمن السياسي من السفر

سورية: عدد النازحين إلى تركيا يتجاوز 7 آلاف واستمرار الاعتقالات التعسفية

صورة عن التلفزيون السوري لما قال انها مقبرة جماعية في جسر الشغور (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: تواصل نزوح اللاجئين السوريين من مدينة جسر الشغور وما حولها الى الأراضي التركية ليصل عددهم الى حوالي سبعة آلاف لاجئ وتواصلت المظاهرات في عدد من المحافظات السورية لاسيما منطقة الميدان بدمشق وحمص وحماة واللاذقية وعدد من المناطق.

وبعدما فتحت السلطات التركية الحدود عقب اغلاقها السبت الماضي بسبب الانتخابات، قالت إدارة الكوارث والازمات التابعة لرئاسة الوزراء في تركيا أمس ان حوالي ألف شخص نزحوا أمس الأول الى اقليم انطاكيا جنوبي البلاد.

وأضافت الإدارة في بيان ان النازحين الجدد تم ايواؤهم في مخيمات أعدتها منظمة الهلال الأحمر التركي في بلدتي «يايلاداغي» و«التينوزو» لاستقبال الفارين من أحداث العنف التي تشهدها سورية حاليا.

وأوضحت ان عدد اللاجئين السوريين في تركيا ارتفع ليصل الى 6817 لاجئا متوقعة تدفق النازحين من سورية على الأراضي التركية.

من جهة أخرى، ذكرت صحيفة تركية أمس ان متظاهرين مؤيدين للنظام السوري هاجموا مقر السفارة التركية في دمشق أمس الأول وحاولوا نزع العلم التركي ورددوا شعارات مناهضة لتركيا.

وأفادت صحيفة «زمان» أمس بأن حوالي ألفي متظاهر مؤيدين للأسد احتشدوا أمام السفارة التركية في دمشق وحاولوا إنزال العلم التركي غير أن حرس السفارة تصدى لهم وساعدت قوات الأمن السورية على تفريق الحشود.

ونقلت الصحيفة عن السفير التركي في دمشق عمر أونهون المتواجد حاليا في أنقرة قوله إن المتظاهرين رددوا شعارات مناوئة لتركيا وحطموا الأغطية الزجاجية للوحات إعلامية تركية وعلقوا العلم السوري على بوابة السفارة.

وأشارت الصحيفة إلى أن نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد اتصل بأونهون وأعرب له عن أسفه للحادث وتعهد بعدم تكراره.

في سياق موازٍ، قررت اللجنة التي شكلها الرئيس السوري بشار الأسد للتحقيق في الأحداث التي شهدتها بعض المدن السورية منع محافظ درعا السابق فيصل كلثوم ورئيس فرع الأمن السياسي وابن خالة الرئيس السوري العميد عاطف نجيب من السفر.

وكشفت اللجنة خلال لقاء بثه التلفزيون السوري مع أعضائها مساء أمس الأول أنه بناء على التحقيقات التي تمت في مدينة درعا تقرر «منع محافظ درعا السابق فيصل كلثوم والعميد عاطف نجيب رئيس فرع الأمن السياسي في درعا من السفر خارج البلاد».

وأشارت إلى أنه لا «توجد حصانة لمن قام بجرم مشهود، موضحة أن إجراءات اللجنة أكثر من كافية لتطبيق القانون على الجرائم المرتكبة»، في غضون ذلك، قالت منظمات حقوقية سورية مدافعة عن حقوق الإنسان ان السلطات السورية مستمرة في استعمال القوة المفرطة والعنف لتفريق التجمعات السلمية لمواطنين سوريين عزل في عدد من المحافظات والمدن السورية ما أدى الى وقوع عدد من الضحايا من المدنيين خلال اليومين الماضيين رغم الإعلان عن إلغاء حالة الطوارئ.

واعربت ست منظمات حقوقية في بيان تلقت وكالة أنباء الشرق الأوسط نسخة منه عن إدانتها لأعمال العنف التي أسفرت عن سقوط ثلاث ضحايا في محافظة ادلب واحدى عشرة في محافظة اللاذقية حيث اوردت المنظمات قائمة باسمائهم.

وأضاف البيان ان السلطات مازالت مستمرة في نهج الاعتقال التعسفي خارج القانون بحق المواطنين السوريين مما يشكل انتهاكا صارخا للحريات الأساسية التي يكفلها الدستور السوري وقانون حق التجمع السلمي، بحسب البيان الذي أشار إلى أن عددا من المواطنين تعرض للاعتقال التعسفي في مختلف المحافظات السورية. وأورد البيان أسماء لمعتقلين منهم في مدينة ادلب د.مجيد العدل «أخصائي جراحة بولية»وهو عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية، إضافة الى ستة آخرين، وفي حلب اعتقل خمسة جميعهم جامعيون. وفي ريف دمشق 21 وفي السلمية بحماة ستة وفي الحسكة سبعة من بينهم ستة جامعيين وفي القامشلى ثلاثة مواطنين من بينهم عضو جمعية حقوق الإنسان في سورية محمد صافي حمود والبالغ من العمر 67 عاما. واشارت هذه المنظمات في بيانها الى ان السلطات السورية أطلقت سراح عشرة معتقلين حيث أوردت قائمة بأسمائهم، وقالت انها مازالت تتلقى معلومات مقلقة جدا تؤكد على استمرار السلطات الأمنية في سورية بممارسة التعذيب على نطاق واسع. الى ذلك ومع استمرار تدفق الفارين السوريين الى تركيا، روى لاجئ سوري من مدينة جسر الشغور في تركيا لوكالة «فرانس برس» انه شاهد دبابات سورية تتواجه فيما بينها أمس الأول أثناء سيطرة القوات السورية على هذه المدينة الشمالية، في شهادة جديدة على حصول نزاعات داخل القوات السورية.

وقال عبدالله (35 عاما) الذي كان الأحد في جسر الشغور وقد عبر خلسة الى تركيا بحثا عن طعام ان «الجنود السوريين منقسمون، انشقت أربع دبابات وبدأت الدبابات تطلق النار على بعضها البعض».

وقال عبدالله الذي شهد دخول الجيش السوري جسر الشغور الواقعة على مسافة أربعين كلم من الحدود التركية «حين بدأوا يطلقون النار على بعضهم البعض هربت، لست ادري ان كانوا دمروا جسورا ام لا، لم يكن احد قبل ذلك أطلق النار على الجسور، لقد عبرت الدبابات منها». وروى الشاهد الذي عرف عن نفسه باسمه الأول فقط ان القوات السورية «طوقت المدينة بالدبابات في بادئ الأمر»، وقال «بدأوا بإطلاق النار من الخارج، أطلقوا النار بغزارة بالرشاشات واستخدموا أسلحة ثقيلة، ثم دخلوا، قالوا ان هناك مسلحين في الداخل، لكن لم يكن هناك احد في الحقيقة، المدينة كانت خالية». في المواقف الدولية، تناولت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية أمس الموقف الروسي تجاه الأحداث الجارية في سورية، مبرزة أن روسيا تعارض استصدار أي قرار من مجلس الأمن بشأن سورية، بدعوى أن الوضع في ذلك البلد لا يهدد السلام والأمن الدوليين.

وأشارت الصحيفة إلى ما قاله الرئيس الروسي ديمتري مدڤيديڤ في هذا السياق، بأنه سبق لروسيا أن سمحت بصدور قرار من مجلس الأمن بشأن المشكلة الليبية، ولكن بعض الدول فسرت ذلك القرار حسب أهوائها، الأمر الذي أوصل الأوضاع في ليبيا إلى ما وصلت إليه، لذا فإنه من غير المنطقي أن نسمح بتكرار نفس السيناريو في الحالة السورية.

من جهتها، أعلنت فرنسا أنها تواصل جهودها مع شركائها في المجتمع الدولي من أجل أن يتحمل مجلس الأمن الدولي مسؤولياته، وأن يعبر عن موقفه بدون تأخير بشأن الأزمة السورية وانعكاساتها الإقليمية. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية بيرنار فاليرو ـ في بيان صادر عن الخارجية ـ إن فرنسا تدين بشدة استمرار أعمال القمع بقسوة متزايدة في سورية، بما في ذلك استخدام الأسلحة الثقيلة مثلما هو الحال في جسر الشغور حيث فر الكثير من المدنيين من أعمال القمع سعيا إلى اللجوء إلى تركيا.

وأشار فاليرو إلى أن هذا الوضع غير المقبول الذي يزيد من حصيلة الضحايا المدنيين في سورية، من شأنه أن يهدد الاستقرار الاقليمي ولابد أن يتوقف، وطالب السلطات السورية بمنح حق الدخول الفوري وغير المشروط للجنة الدولية للصليب الأحمر والوكالات الإنسانية الأخرى.

فرنسا تسعى كي يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته إزاء الأزمة السورية

وحدات الجيش السوري تعيد الأمان إلى مدينة جسر الشغور

قالت وكالة الأنباء السورية أن وحدات من الجيش السوري بدأت في إعادة الأمان والطمأنينة إلى مدينة جسر الشغور ومحيطها بعد تطهيرها من التنظيمات الإرهابية المسلحة التي روعت الأهالي واعتدت على الأملاك العامة والخاصة وعاثت تخريبا وفسادا في المدينة.

وفي السياق نفسه بث التلفزيون السوري اعترافات «أنور نافع الدوش أحد عناصر التنظيمات الإرهابية المسلحة في المدينة التي قامت بتنفيذ المجزرة بحق عناصر الأمن وارتكبت العديد من الجرائم والفظائع التي روعت المواطنين ومن بينها اغتصاب وقتل أربع فتيات من مدينة حلب».

وقال الدوش «إن رئيس المنظمة التي يتبع لها اسمه حسين نواف وهو الذي قام بالمجزرة بحق عناصر الأمن وهو من قطع رؤوس العناصر العشرة في المقبرة في حين كان أنس قطرون من جسر الشغور هو من طلب إعداد مقابر جماعية من أجل اتهام الجيش بارتكابها».

وأضاف الدوش انه «أطلق النار على شخص اسمه عماد وان عدد عناصر التنظيم الذي يتبع له كان حوالي أربعين مسلحا وكان من رؤسائه أيضا شخص يدعى زعتر وأخوه وشخص آخر اسمه حمدين وان الذين شاركوا في دفن الجنود وعناصر الأمن في المقبرة الجماعية هم حسين ورشيد واحمد عيسى مما سماها».

وقال الدوش إن رؤساء التنظيم هددوه بأنه إذا لم يشارك معهم في قتل عناصر المفرزة فسيذبحونه وقالوا له إنهم يفعلون ذلك من أجل الحرية.

وأكد الدوش أن «السلاح كان يأتي إليهم من خربة الجوز عن طريق أحد الأشخاص الذي يقوم بجلبه وتوزيعه من أجل استخدامه عند مهاجمة مقرات الأمن والشرطة والمباني العامة».

وأشار الدوش إلى أنه تلقى مبلغ 50 ألف ليرة سورية ووعد بمبلغ 50 ألف ليرة أخرى وكان يحصل على الأموال من زعتر وهو الآن هارب إلى تركيا بعد إصابته وكان يجلب الأموال من لبنان وهو تعرف عليه قبل 25 يوما، معترفا بأنه قام بالاشتراك مع حسين ورشيد وثروت وعبدالفتاح باغتصاب أربع فتيات من مدينة حلب ثم قاموا بعد ذلك بتقطيعهن ورميهن في نهر العاصي.

● دمشق ـ هدى العبود

المخرج شربتجي إلى قائمة «العار» وابنته المخرجة رشا في قائمة «الشرفاء»

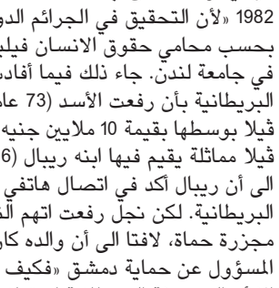
رشا شربتجي

هشام شربتجي

شن بعض النشطاء على المنتديات ومواقع الانترنت هجوما عنيفا على المخرج هشام شربتجي بسبب موقفه من الأحداث التي تشهدها سورية، ولم يكتف هؤلاء بانتقاده بل قارنوا موقفه بموقف ابنته رشا الذي وُصف بالشجاع بعدما وقّعت على «بيان الحليب لأجل أطفال درعا» الشهير. وهذا جعلها تُدرج على قائمة «الشرفاء» السورية على عكس والدها الذي ورد في قائمة «العار».

وكان المخرج السوري قد صرح بأنه يؤيد الحل العسكري ضد المسلحين الذين وصفهم بـ «المخربين» الذين يحاولون النيل من هيبة الدولة، مشيرا الى انه نادى بالحسم العسكري السريع منذ اندلاع الأحداث، لأن هيبة الدولة ليست لها علاقة بأي اصلاح، بل هي خط أحمر على حد تعبيره، وأضاف ان من يخرج اليوم ليتظاهر مدعيا السلمية، مشارك «في هذه المؤامرة على البلد».

تصاعد احتمال محاكمة رفعت الأسد بعد انتقاله للإقامة في ڤيلا راقية بلندن

بعد نشر صحيفة بريطانية خبرا عن انتقال رفعت الأسد شقيق الرئيس السوري السابق ونائبه للإقامة في ڤيلا في منطقة مايفاير الراقية وسط لندن، بات محتملا محاكمته لدوره في مجزرة حماة عام 1982 «لأن التحقيق في الجرائم الدولية ليس محكوما بأمد زمني»، بحسب محامي حقوق الانسان فيليب ساندز بروفسور القانون في جامعة لندن. جاء ذلك فيما أفادت صحيفة «ذي ديلي تلغراف» البريطانية بأن رفعت الأسد (73 عاما) بات يقيم في لندن بعد شرائه ڤيلا بوسطها بقيمة 10 ملايين جنيه (16 مليون دولار) إلى جانب ڤيلا مماثلة يقيم فيها ابنه ريبال (36 عاما). وفيما أشارت الصحيفة الى أن ريبال أكد في اتصال هاتفي أن والده يقيم الآن في العاصمة البريطانية. لكن نجل رفعت اتهم النظام السوري بتلفيق دور والده في مجزرة حماة، لافتا الى أن والده كان يرأس لواء الحرس الجمهوري المسؤول عن حماية دمشق «فكيف ذهب الى حماة؟».

إلا أن الصحيفة البريطانية استعانت بكتاب «من بيروت الى القدس» لتوماس فريمان الصادر عام 1998، والذي ينقل عن رفعت «افتخاره» بقتل عدد كبير من الناس، قائلا: «قتلنا 38 ألفا». وبحسب نجله، يملك رفعت منزلين في فرنسا واسبانيا إلى جانب بريطانيا، وهو اليوم يتنقل في العيش بين هذه الأماكن الثلاثة».

أما نجله ريبال فيقود منظمة معارضة في لندن ضد ابن عمه بشار، والتقى أخيرا وزير الخارجية البريطاني وليام هايغ للبحث في الشأن السوري. في المقابل، قال فيليب ساندز المحامي المختص في شؤون حقوق الانسان إن رفعت يحق له العيش في المملكة المتحدة لكن في الامكان أيضا محاكمته. وأضاف ان «الجرائم الدولية غير محكومة ببعد زمني، ولذا لا يمكن أن يستمر العيش المريح على الأرجح، وخصوصا في حال ظهور حقائق أو ادعاءات جديدة بحقه».

● لندن ـ عاصم علي

نتنياهو يشكر روما على معارضتها مساعي الاعتراف بدولة فلسطينية والسلطة تؤكد عزمها التوجه لمجلس الأمن

تفاقم الخلافات في فتح ودحلان يتهم عباس بالتلاعب في صندوق الاستثمارات

محمود عباس

محمد دحلان

رئيس السلطة يجرد المقربين من دحلان من مناصبهم في غزة والضفة

عواصم ـ أ.ف.ب: شكر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمس نظيره الايطالي سيلفيو برلسكوني على معارضة روما مساعي السلطة الفلسطينية للحصول على الاعتراف بدولة فلسطينية في مجلس الأمن، وذلك خلال مؤتمر صحافي مشترك في روما.

وقال نتنياهو «السلام يمكن ان يكون فقط نتيجة المفاوضات، ولا يمكن ان يفرض من الخارج او عبر قرار من الأمم المتحدة»، وأضاف «أشكركم على موقفكم الواضح ضد محاولة الالتفاف على مفاوضات السلام».

من جهته قال برلسكوني «لا نعتقد ان حلا أحادي الجانب يمكن ان يخدم السلام لا من الجانب الفلسطيني ولا من الجانب الإسرائيلي، أعتقد انه لا يمكن بلوغ السلام إلا عبر المفاوضات».

في المقابل، قال مفوض العلاقات الخارجية بحركة فتح د نبيل شعث إن القيادة الفلسطينية مصممة على التوجه إلى مجلس الأمن خلال شهر سبتمبر المقبل للحصول على قرار بضم الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 إلى عضوية الأمم المتحدة باعتبار ذلك تكملة لقرار التقسيم الدولي رقم 181.

وأكد شعث في تصريح نشرته صحيفة «القدس» الفلسطينية انه لا يوجد حاليا أي تحرك حقيقي نحو عملية سلام ذات مغزى، وأضاف ان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هو الذي يرفض جميع الاقتراحات المطروحة، معتبرا أنه لا يوجد أي ضغط أميركي حقيقي على إسرائيل، وعلى صعيد آخر، قال شعث إن قرار المصالحة بين حركتي فتح وحماس لا رجعة عنه، معربا عن تفاؤله إزاء احتمال تنفيذها. في سياق اخر أججت عملية فصل محمد دحلان القيادي في حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) الخلافات داخل الحركة حيث اتهم دحلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالتفرد في اتخاذ القرارات، وقال إن لديه ما يثبت ارتكاب عباس لمخالفات.

وأكد دحلان في تصريحات للجزيرة أنه التزم على الدوام بالقرارات التنظيمية المنضبطة الصادرة عن فتح، ولكنه اتهم الرئيس الفلسطيني بالتفرد في اتخاذ القرارات في الحركة التي يرأسها، مشيرا إلى أنه بعث برسالة للجنة المركزية بشأن ما أسماه بالتلاعب في صندوق الاستثمار الذي تسلمه عباس من الرئيس الراحل ياسر عرفات وتبلغ مخصصاته نحو 2,3 مليار دولار، وهو ما يفتح ملف شبهات الفساد في السلطة الفلسطينية من جديد.

وكانت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) قالت أمس الأحد إن قرارا صدر من اللجنة المركزية لحركة فتح بفصل دحلان وإنهاء أي علاقة رسمية له بالحركة.

وفي هذا السياق، أبلغ مسؤول بارز في حركة فتح الجزيرة نت أن عباس أصدر أمس أمرا حركيا يقضي بتجريد قيادات مقربة من القيادي المفصول محمد دحلان من مناصبها في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

وقال المسؤول الذي اشترط عدم كشف هويته لمراسل الجزيرة نت إن الأمر الحركي وصل إلى مسؤولي أقاليم فتح في قطاع غزة والضفة الغربية وأنه لم يتضمن أسماء وإنما على هؤلاء المسؤولين متابعة كل من له صلة بدحلان وتجريده من عمله التنظيمي.

وجاء قرار فصل دحلان الذي علقت عضويته في اللجنة المركزية التي انتخب فيها عن دائرة قطاع غزة عقب تفجر خلاف بينه وبين الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد تصريحات الأول ضد أبناء عباس.

وفي هذا السياق أكد عضو المجلس الثوري لحركة فتح زياد أبو عين أن قرار اللجنة المركزية للحركة ملزم لجميع مؤسسات فتح. وقال «نحن في المجلس الثوري في انتظار تقرير من اللجنة المركزية عن حيثيات القرار ونتائجه، وبعد ذلك سنتخذ موقفا من الأمر»، معتبرا أن «القرار الصادر عن أعلى هيئة في الحركة يعتبر ملزما لجميع مؤسسات الحركة».

إلا أن عضوا آخر بالثوري هو سمير المشهراوي المقرب من دحلان اعتبر القرار باطلا وغير قانوني ويشكل «وصمة عار على جبين اللجنة المركزية»، واعتبر المشهراوي أن هذا القرار غير قانوني وكأنه لم يكن، وأكد أن دحلان سيواصل تأدية واجباته في صفوف الحركة كما عود أبناءها دائما.

كما انتقد عدد من قيادات الحركة الأعضاء في المجلس المركزي القرار، ودعا عدد منهم إلى اجتماع اليوم الاثنين في قطاع غزة لمناقشة تطورات هذه القضية وتداعياتها، في وقت شن فيه نواب وقياديون من الحركة هجوما لاذعا على اللجنة المركزية للحركة.

واعتبر 11 نائبا من حركة فتح ـ عشرة منهم من قطاع غزة ـ في بيان مشترك أن ما يحدث مع دحلان اعتداء صارخ على القانون الأساسي.

وقالوا إن دحلان منتخب بأعلى الأصوات في محافظة خان يونس ويتمتع بالحصانة البرلمانية الكاملة، وشددوا على عدم جواز توزيع الاتهامات عبر الإعلام دون صدور قرارات قضائية من المحاكم المختصة.

الأردن ينفي تعرض موكب مرافق للعاهل الأردني للرشق بالحجارة في مدينة الطفيلة

العاهل الأردني يحيي الجماهير خلال زيارته لمدينة الطفيلة (رويترز)

عمان ـ يو.بي.آي ـ أ.ف.ب: نفى وزير الدولة الأردني لشؤون الإعلام والاتصال المتحدث الرسمي باسم الحكومة الاردنية طاهر العدوان الأنباء التي تحدثت عن تعرض سيارات مرافقة لموكب الملك للرشق بالحجارة خلال زيارة الملك لمدينة الطفيلة أمس. وقال العدوان لـ «يونايتد برس انترناشونال» «هذه انباء مختلقة وعارية عن الصحة فقد استقبل أهل الطفيلة جلالة الملك بكل ترحاب واصطفت الحشود على جنبات الطرق لاستقباله». وكان مصدر امني قال لـ «يونايتد برس انترناشونال» ان السيارات المرافقة لموكب الملك تعرضت لإلقاء الحجارة والزجاجات الفارغة خلال زيارة الملك لمحافظة الطفيلة من قبل مجموعة وصفها المصدر بـ «الفئة المندسة».

وقال المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه إن سيارات الحرس المرافقة لموكب الملك.. تفاجأت بإلقاء الزجاجات الفارغة والحجارة عليها» وان الموكب اضطر لتغيير وجهته حيث تم التعامل مع تلك الفئة من قبل قوات الدرك.

وقال شهود عيان من المدينة لـ «يونايتد برس إنترناشونال» إن تلك الأحداث وقعت بعد ان منع الحاكم الإداري للمدينة نشطاء من الحراك الشعبي في الطفيلة من إلقاء كلمة خلال زيارة الملك للمدينة. وقال الشهود ان «عددا من المواطنين رشقوا قوات الدرك بالحجارة بعد ان حاولت تفريقهم بالهراوات فيما أشعل آخرون النار في منطقة حرجية بالقرب من مقر المحافظة»، وكان نشطاء الحراك الشعبي في المدينة منعوا الشهر الماضي رئيس الوزراء معروف البخيت من دخول مقر الحاكمية خلال زيارته للمدينة.

وتشهد الطفيلة منذ خمسة أسابيع مسيرات أسبوعية تطالب بإقالة حكومة البخيت، وكانت وكالة الأنباء الفرنسية ذكرت ايضا أن موكب العاهل الأردني تعرض للرشق بحجارة وزجاجات فارغة خلال زيارته لمدينة الطفيلة جنوب المملكة، على ما أفاد مصدر امني لوكالة «فرانس برس».

وقال المصدر، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه أيضا، ان «الموكب المرافق لموكب جلالة الملك تعرض خلال زيارته الطفيلة لإلقاء حجارة وزجاجات فارغة من قبل فئة من الشباب»، وأضاف ان «موكب الحرس المرافق لموكب جلالة الملك وبعد ان دخل المدينة تفاجأ بإلقاء الزجاجات الفارغة والحجارة عليه من قبل مجموعة من الشباب ما اضطره الى تغيير وجهة الموكب إلى بلدة العيس (بلدة أخرى قريبة)».

وأكد ذات المصدر انه «تم تأمين الموكب وتم التعامل مع هذه الفئة من قبل قوات الدرك والأجهزة الأمنية. من جانبه، أكد مصدر في الديوان الملكي انه «لا توجد إصابات بين الحرس الملكي» دون إعطاء المزيد من التفاصيل.